مُحْدَثات في الجمل العربية الوصفية وغير الإسنادية والوحيدة الركن

د. محمد عبدو فلفل*

● مدخل:

يُلاحَظ في الدرس اللغوي العربي الحديث أن الدراسات المعنية بالجملة العربية كثرت كثرة لافتة، وهذه الكثرة تذكر بقلة عناية السلف - كما هو معروف - قبل ابن هشام (٧٦١هـ) على الأقل بهذا الجانب من جوانب دراسة العربية، وكأن قلة عناية السلف بدراسة الجملة دراسة مباشرة[١] سببٌ من أسباب عناية خلفهم بدراستها، فقد كان التنقيب عن الشذرات الأولى من تفكير أئمة العربية في الجملة سببا لغير قليل من الدراسات الحديثة المعنية بالجملة العربية[٢]، ولا يخفى ما للأغراض التعليمية والعلمية من أثر في تنامي اهتمام المحدثين العرب في دراسة الجملة، ولا يخفى أيضا ما للدرس اللغوي الحديث المعروف باللسانيات من أثر في ازدهار هذا الجانب من جوانب دراسة العربية[٣]، ذلك أن الجملة قبل ظهور ما يُعْرف بنحو النص أو اللسانيات النصية في النصف الثاني من القرن العشرين كانت هي المركَّب النحويَّ الأكبر المعتمد في دراسة اللغة عامة عند مختلف المناهج اللسانية كالوصفية والتوليدية التحويلية و الوظيفية[٤].

والجدير بالذكر أن درس الجملة عند المحدثين مع ما فيه من تكرار تنوَّعَ تنوُّعا لافتا من حيث الأغراض والمناهج و التنظير والتطبيق على هذه المدونة اللغوية أو تلك، كالقرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر العربي، وقد انتهت هذه الدراسات في أحيان غير قليلة إلى مقولات ليس لها حضور أو أثر يذكر في درس القدماء للجملة، لذا تعددت مفهوماتها

* سورية/جامعة حماة

عند المحدثين، واختلفت مقوماتها كما تعددت أقسامها تعددا ليس للقدماء من أئمة العربية عهد به، ولعل من تجليات التوسُّع في دراسة الجملة العربية في العصر الحديث اتخاذَ بعض الدارسين جهودَ زملائهم في هذا الميدان موضوعا للدرس وصفا وتحليلا وتقويما وتقييما[٥]، وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة. ولأن تناول جهود المحدثين كلها في التفكير في الجملة العربية متعذر في هذا البحث سيقتصر على مناقشة ثلاثٍ فقط من القضايا التي أثاروها في هذا الميدان، وذلك للمخالفة الصريحة لأقسام الجملة ومقوماتها في النظرية النحوية العربية القديمة، ولأن ما وقف عليه البحثُ من الدراسات التي تناولت جهود المحدثين في التفكير في الجملة العربية لم يُعْطِ هذه القضايا ما تستحقه من الاهتمام استقصاءً وتحليلاً ومناقشة عند من عُنِيَ بهم هذا البحث من أعلام الدرس اللغوي العربي المعاصر، وهذه القضايا هي ١- الجملة الوصفية ٢- الجملة غير الإسنادية ٣- الجملة الوحيدة الركن.

اولاً: الجملة الوصفية

الجملة الوصفية نوع جديد من أنواع الجمل في اللغة العربية، انتهى إليه الدرس النحوي الحديث، وليس لأئمة العربية من قبل عهد بهذا النوع من الجمل[٦]، وممن قالوا بهذه الجملة تمام حسان، وشعبان صلاح وعلي أبو المكارم، ومحمد حماسة عبد اللطيف، ومحمود نحلة، فما مفهوم الجملة الوصفية ؟ وما دواعي القول بها ؟ وما أبرز ضوابطها وأحكامها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه فيما يلي.

● **الجملة الوصفية؛ مفهومها وضوابطها**

أبرز ما تُعْرَفُ به الجملة الوصفية هو أن المسند فيها وصف مشتق دال على ما يعرف في الصرف العربي بالصفات المشتقة، وما يلحق بها[٧]، من الأسماء الجامدة، والأسماء المنسوبة، والمصدر (سواء) ففي معرض تدليله على أن للصفات المشتقة من الخصوصية ما يجعلها قمينة بقسم خاص بها في أقسام الكلم، وهو الصفة يقول تمام حسان (تكون مسندا، فتؤدي وظيفة شبيهة بوظيفة الفعل في التعليق، حيث تطلب مسندا إليه أو منصوبا.....وهذه الخاصة من خواص الصفات تجعل من المقبول أن نتكلم عن جملة وصفية، تقابل الجملتين الاسمية والفعلية، وتكون هذه الجملة أصلية، كما في «أقائم المؤمنون للصلاة»، وتكون فرعية نحو «أرأيت إماما قائما تابعوه للصلاة»[٨]، ثم عرض تمام حسان فيما بعد في «الخلاصة النحوية»[٩]. بشيء من التفصيل لأحكامِ وضوابطِ ما أسماه جملة وصفية مبينا أن المسند في هذه الجملة يتمثل بوصف الفاعل والمفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة و التفضيل.

أما شعبان صلاح فقد حدَّ الجملة الوصفية بأنها(تلك التي تبتدئ بوصف، يقع مسنداً، بعده مسندٌ إليه مرفوعٌ، سواء كان الرفع على الفاعلية، وذلك بعد صفة الفاعل والمبالغة والصفة المشبهة، وصفة التفضيل، أو على النيابة عن الفاعل، وذلك بعد صفة المفعول بوجه خاص، ومن ذلك قولنا : قائمٌ محمدٌ، و ناجح المجتهدان، و أغدَّارٌ صديقك؟ و ما حسنٌ وجه فتاتك، و هل أشرفُ منك أحدٌ؟

و ما مذموم فعلُك)[١٠]، ونصَّ محمد حماسة عبد اللطيف، على أن هذه الجملة تتألف (من وصف+اسم مرفوع، أو ضمير شخصي منفصل للرفع، نحو قولنا: أناجح أخوك؟ ما حاضر أنتم، ما محبوب الخائنون)[١١]. وأما علي أبو المكارم فعرَّفَ الجملة الوصفية بأنها(الجملة المكونة من مبتدأ وقع وصفا مشتقا أو مؤولا به مفردا، قد أسند إلى مرفوعه الظاهر أو الضمير المنفصل المثنى أو المجموع التالي له)[١٢].

وكأن أبا المكارم قصد من هذا التعريف المضبوط والشامل لمفهوم الجملة الوصفية إلى الإتيان على ضوابطها وأحكامها، وأبرزُ هذه الضوابطِ والأحكام عند القائلين[١٣] بهذه الجملة أن المسند فيها كما لاحظنا وصف مشتق، أو ما نُزِّلَ منزلة الوصف المشتق، وهو مسند واجب التقدم على المسند إليه المرفوع به، فالرتبة بينهما من الرتب المحفوظة، أما المطابقة الجنسية أو العددية بين المسند إليه والمسند فهي نفسها الأحكام المرعية بين الفعل والفاعل، أو نائبه، فلا تطابق مثلا من حيث العدد بين الوصف والاسم المرفوع به، فالوصف المسند لا يكون إلا مفردا، أما الاسم المرفوع به فيكون مثنى أو مجموعا، ولا يجوز حذف أحد ركني الجملة الوصفية، كما أنه لا يجوز دخول النواسخ عليها، وأجاز حماسة أن تدخل عليها (ليس) لأنها بمنزلة (ما) التي يكثر دخولها على الجملة الوصفية.

● دواعي القول بالجملة الوصفية

قدم القائلون بالجملة الوصفية، كلٌّ كما تراءى له ما يُسَوِّغ به قولَه بهذه الجملة، وفيما يلي عرض لهذه المسوِّغات:

١-خصوصية المفهوم والضوابط والأحكام وهذا هو المسوغ الوحيد الذي سوَّغ به أبو المكارم القول بالجملة الوصفية، فقد وضح الرجل بالتفصيل والدليل أن لهذه الجملة من المقومات والخصائص والعلاقات المميزة لها والمبينة لأحكامها وضوابطها، ما يحول دون سلكها في الجملة الاسمية كما فعل النحاة، أو في الجملة الفعلية، أو الشرطية أو الظرفية، مما يحمل على جعلها نوعا خاصا ومستقلا من أنواع الجمل في اللغة العربية[١٤].

٢-وصفيَّة المسند في الجملة الوصفية لاحظنا من قبل أن المسند في هذه الجملة صفات مشتقة أو ما نزل منزلتها، والصفة في العربية يجب أن تكون عند القائلين بالجملة الوصفية ما عدا أبا المكارم قسما مستقلا من أقسام الكلم خلافا لجعل النحاة لها في عداد الأسماء عامة، لأن الصفات لها من الخصائص المعنوية و المبنوية ما يميزها عن الأسماء والأفعال، وذلك بجمعها بين سمات من كل منهما، مما يؤهلها لأن تكون قسما مستقلا جنباً إلى جنب مع سائر أقسام الكلام في العربية[١٥]، وهو ما أومأ إليه إبراهيم السامرائي إيماء يشي بإيمائه أيضا إلى ما يعرف بالجملة الوصفية، وفي ذلك يقول (إن «أقائم الزيدان» ألْصَقُ بالجملة الفعلية منه بالجملة الاسمية، وعلى هذا يتعين أن الوصف المشتق يقابل الفعل، وأن ما بعده هو المسند إليه، أي الفاعل، وتوجيه القول في الوصف أنه اسم فاعل قام مقام الفعل، و يكتفى بهذا)[١٦] أما علي أبو المكارم فأنكر[١٧] على هؤلاء جعل الصفات المشتقة في العربية قسما مستقلا من

أقسـام الكلم، مما أفضى به إلى أن ينكر عليهم أيضا أن تكون وصفية المسـند في هذا التركيب أحـد مسـوغات القـول بالجملـة الوصفيـة، فـ(الاعتبارات والخصائص التي تميز الوصف ...لا ينبغـي أن تلغـي اسـميته)[١٨] عنـد أبي المكارم، والراجح أنه ليس فيما قدمه ما يدحض جعل من جعلَ الصفات المشتقة قسما مستقلا من أقسام الكلم في العربية، يدعى الصفة، ومما يؤنس بهذه القسـمة ما قدمه القائلون بها من السمات المبنوية والمعنوية والوظيفية الخاصة بالوصف المشـتق بالعربية، وأننا نلمس معالم إجرائية لها عند بعض السـلف، كالذي يلاحظ في قول الجرجاني(أصل الحال أن تكون صفة، وأصل التمييز أن يكون اسما)[١٩].

٣-الاضطـراب المفهومـي والمصطلحي. مفاد ذلـك أنَّ جعْـلَ النحـاة للأنمـاط التركيبيـة السـابقة في عـداد الجملـة الاسـمية يفـضي إلى اضطـراب في مفهـوم الجملـة، وفي مفهوم مصطلـح «المبتـدأ» في النحـو العربـي، وهـو اضطـراب قائـم عـلى التحكـم أو الافتعـال والتعسُّـف، فبعد أن ذكَّـر عبد الرحمن أيوب أن مصطلـح المبتـدأ عند النحاة يعني المسـند إليه في الجملـة يلفت(النظر إلى التناقض الذي تجره نظرية الفاعل الذي يسـد مسـد الخبر.. في المثال «أقائـم الزيدان» تعرب «قائم» مبتدأ، أي أنها مسـند إليه، وتعـرب «الزيدان» فاعلا، أي أنها مسـند إليه أيضا، ومقتضى هذا وجود جملـة تتكون مـن مسـندين إليهمـا)[٢٠]، أما محمد حماسة فقد انتقد حشر النحاة لجعل ما أسـماه جملة وصفية في عداد الجملة الاسمية، مسوغا القول بالجملة الوصفية، فقال(الجملة الوصفيـة ينظـرون إليها على أنهـا تتألف من «مبتدأ + فاعل» وكلا هما مسند إليه، والجملة لا بد أن تكون مكونة من مسـند ومسـند إليه في نظرهـم، ومـع ذلك تجـاوزوا عـن هذا مع الجملـة الوصفية، فهـي بذلك فيهـا جزء من الجملة الاسمية، وجزء من الجملة الفعلية، أي أخذتِ المسند إليه من كلتيهما، وكما عدوا اسم الفعل من ضروب الاسم عدوا الجملة الوصفية كذلـك جملة اسـمية، والـذي دعاهـم إلى ذلك أنهـم يعدون الوصـف اسـما، والجملة لديهم تنسـب إلى صدرهـا، ولذلك لم يجدوا بأسـا في أن تكون هذه الجملة مع كونها مزيجا متنافرا من الوظائف النحوية جملة اسـمية، فإذا ثبت أن الوصـف مختلف عن الاسـم في الخصائص والصفات، وأنه قسم مستقل من أقسام الكلم، لأنه لا يدل على ما يدل عليه الاسم، وأن الجملة تنسـب إلى صدرهـا فإننا يمكننـا أن نعد هذا النوع جملة متميزة عن بقية أنواع الجمل)[٢١].

أما شـعبان صـلاح فيقول في معرض بيان مسوغات رفضه لجعل(ما قائم الزيدان) ونحوه من الجمل الاسـمية(...أما الاعتبار الثاني فهو عد الوصـف في كل جملة من الجمل السـابقة مبتدأ، واعتبار ما بعده من مرفوع سـادا مسد الخبر، ومن هنا كانت تلك الازدواجية الواضحة في كل تعريـف للمبتدأ جاء عن النحاة، فالمبتدأ عند الأشـموني هو الاسـم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمسـتغنىً به، وهو في رأي الرضي الاسم المجرد عـن العوامل اللفظية مسـندا إليـه أو الصفة الواقعة بعد حرف نفي أو ألف استفهام رافعة لظاهر)[٢٢]، ثم يبين صلاح ما ترتب على حشر

التركيب موضوع البحث في الجملة الاسمية من ازدواجيــة متناقضة في مفهوم مصطلح المبتدأ فيقول(لا بد هنا من أن نقرر تناقض النحاة في مثل هذا الإســناد الوصفي، فهم يعدون»قائم» في مثــل «أقائم الزيــدان» مبتــدأ، ويعربون ما بعده فاعلا ســد مســد الخبر، والمبتدأ كما هو معروف من قبيل المســند إليه كمــا أن الفاعل مــن نفس القبيــل، فكيف تتكــون الجملة من مســندين إليهما فقط!)[٢٣]، وهذا الذي ينكره صلاح هو ما جعل إبراهيم الســامرائي يرى في مقالة النحاة في هذه المسألة(هدرا لأساس قويم يبنى عليه أســلوب بناء الجملة العربية، وذلك أن الجملة العربية إســنادية مؤلفة من المســند والمســند إليه فعلية كانت أم اســمية، وعلى هذا فإن(قائم) مســند، وأن(قائم زيد) هو كقولنا: زيــد قائم، ولا عبرة في الاعتماد على الاســتفهام أو النفي، فلم يشترط ذلك الكوفيون مثلا)[٢٤].

وهؤلاء الدارسون محقون فيما ذهبوا إليه، ولا حــل لهذا الإشــكال فيما زعمــه النحاة من أن المبتدأ في هذه الحالة مســندٌ، لا مســندٌ إليه، وذلك لمــا يفضي إليه هذا الزعــم من اضطراب يقضي بأن يكون المبتدأ في العربية تارة مسندا، وتــارة مســندا إليه، ومــن البديهــي أن تغيير ماهيــة الشيء و وظيفته يجــب أن يترتب عليه اختــلاف في المصطلح الدال عليــه، يضاف إلى ذلــك أن المبتدأ كما يقــول الجرجاني (لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، و لا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مســند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى)[٢٥].

وقــد أدرك الرضي ما في جعــل النحاة للوصف مبتدأ فيمــا نحن فيه من افتعــال تمثل بجعل الشيئين المختلفين ماهية تحت حدٍّ واحد، فقال (اعلم أن المبتدأ اســم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حــد، لأن الحد مبين للماهية بجميــع أجزائهــا، فــإذا اختلــف الشــيئان في الماهية لم يجتمعا في حد)[٢٦]، ويقول الرضي في السياق نفسه (النحاة تكلفوا إدخال هذا أيضا في حــد المبتدأ الأول، فقالــوا إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر، ولو تكلفتَ تقدير خبر لم يتــأت، إذ هو في المعنى كالفعــل، والفعل لا خبر له، فمن ثمة تم بفاعله كلاما)[٢٧].

ومن المعالــم العملية للاضطــراب المصطلحي فيما نحن فيه[٢٨]، أن للنحاة في إعراب الوصف إذا تطابق مع مرفوعــه في الإفراد، نحو «أقائم محمد» إعرابا آخــر، وهو اعتبار الوصف خبرا مقدما، وما بعده مبتــدأ مؤخرا، ومقتضى هذا الإعــراب أن تكون(قائــم) مســندا، و(محمد) مســندا إليه، وهو عكس وضعهما على الإعراب الذي ســبق، والإســناد اعتبار دلالي لا إعرابي، ولا يقبل المنطق السليم أن يكون المسند حسب الإعراب الأول هو المســند إليه حســب الإعراب الثاني، والمعنى في الحالين واحد.

والغريــب أن يقــر علي أبــو المكارم النحاة على جعلهم المبتدأ تارة مســندا، وتارة مســندا إليــه مع ما في ذلك مــن الازدواجية المتناقضة، فقد رد[٢٩] على شــعبان صلاح جعله التخلص من هذه الازدواجية مما يســوغ القول بالجمل الوصفية، فقال(تَوَهُّـــمُ الازدواجية نابعٌ من تصور أن لفــظ المبتدأ كلفــظ الفاعل لا يكون إلا مســندا إليه، فإذا تكونــت الجملة من مبتدأ وفاعــل فقد خلت من المســند، وهو تصور غير

صحيح في جملته، وإن صح بالنسبة لمصطلح الفاعـل وحده، ذلك أن المبتدأ كما يقع مسـندا إليـه يقع أيضا مسـندا، وهكـذا يمكن أن يدل عـلى الطرفـين الإسـناديين في الجملـة، فـإذا اشـتملت الجملـة على الفاعل معـه كان معنى ذلك بالـضرورة وقوعـه فيها مسـندا، وبذلك يكون قَصْرُ المبتـدأ على إحدى دلالتيه نوعا من التعسـف الذي لا يؤيـده الـتراث النحوي[٣٠]، الـذي يقطـع كما يقـول أبو المـكارم (بوجود نوعين متميزين من المبتدأ، أولهما يطلق للدلالة على المسند إليه فيما اصطلحنا عليه بالجملتين الاسـمية والظرفية، وثانيهما يدل على المسـند فيما اصطلحنا عليـه بالجملة الوصفية، ولعل أول تصريـح بوجـود هذين النوعـين ما ذكره ابن الحاجب...)[٣١]، ثم يستطرد أبو المكارم في نقـل أقوال النحاة الدالة عـلى أن المبتدأ عندهم نوعان؛ مسند ومسند إليه، وذلك في مسعى منه للتدليل على أن هذه المقولة معروفة وشائعة في النظرية النحويـة العربية القديمة، مما يحول دون ردهـا كما يتراءى له ناسـيا أو متناسـيا أنـه صاحب مقولـة، مفادها أن(شـيوع الآراء ليـس دليلا على صحتهـا...وأن ما يشـيع من الآراء والأحـكام والاتجاهـات في النحو العربي ليـس مبنيا بالضرورة على أنهـا الأكثر صوابا و الأوفـق رؤية، والأعمق فهمـا في إدراك اللغة واستيعاب ظواهرها[٣٢]، فنص أبي المكارم هذا يشـجع على القول بأن شيوع استعمال النحاة مصطلح المبتدأ بمعنى المسند تارة والمسند إليه تـارة أخرى في الباب النحـوي الواحد لا يعفي هـذا المصطلح مـن التناقـض والاضطراب في المفهـوم، والذي يمكن أن يخلصنا من ذلك هو القول بالجملة الوصفية، وبالنظر(إلى الوصف باعتباره قسـما قائما بذاته، فنقـول في «قائم الزيدان» : قائم صفة فاعل مرفوعة، والزيدان: فاعل مرفوع، وفي «مـا مذموم فعلك»: مذموم صفـة مفعـول مرفوعـة، وفعـلُ نائـب فاعل مرفـوع، وفي «مـا منفك عمرو قائمـا... منفك صفـة فاعل منسـوخة، وعمرو اسـم مرفوع، وقائما خبر منصوب»[٣٣].

ولقائـل أن يقـول: إن سـعينا إلى التخلص من الازدواجية، أو التعـدد في دلالة مصطلح المبتدأ بقـصره عـلى مفهوم المسـند إليه دون المسـند مـردود بـأن تعـدد دلالات المصطلـح ظاهرة معروفـة في النحو العربـي، فمصطلح الصفة مثلا يـدل على الوصف المشـتق، وعـلى النعت، وعـلى حرف الجر، ومصطلح المفرد يدل على ما ليس مثنى أو جمعا، و على الاسم غير المضاف، وعلى الاسـم مقابلا للجملـة في الوصف والخبر والحـال، وفي الإجابـة عن ذلك نقـول إن تعدد دلالات المصطلح الواحد فيما ذُكِرَ تعدد اختلافي، وهـو في أبواب نحوية مختلف، بخلاف ما نحن فيه، فدلالة المبتدأ على معنيي المسند والمسند إليه تعدد تناقضي وفي باب واحد، ولا شك أن التعدد الاختلافي في معنى المصطلح أقل خطرا على ربط المصطلحات بمفهوماتها من التعدد التناقضي، إضافة إلى أن الأصل الذي يُحْرَص عليه ما أمكن كمـا نعرف في علم المصطلـح هو تحاشي تعدد مفاهيم المصطلـح الواحد، وتحاشي التعبير عن المفهوم الواحد بعدة مصطلحات.

●ضرورة تقدير الضرورة بقدرها

مـا نـراه في الجملـة الوصفية هـو أن يقتصر القـولُ بها على التراكيب التـي يترتب على عدم

القول بهذه الجملة إلى الازدواجية التناقضية في دلالة مصطلح المبتدأ أو إلى الاضطراب في مفهوم الجملة كما لاحظنا، مفاد ذلك أن الوصف المشتق يحسن أن نعامله وإن كان عاملا فيما بعد معاملة الأسماء المفردة ما لم يؤد ذلك إلى الازدواجية، والاضطراب، وذلك عندما يقع صفة سببية أو خبرا سببيا، أو حالا سببية، أو مفعولا سببيا أو صلة لـ (ال)، فلا داعي لتعقيد مفهوم الجملة الوصفية بالقول بالجملة الوصفية الفرعية كما نجد عند تمام حسان، ولا بالقول بالتركيب الجملي الوصفي كما نجد عند شعبان صلاح، لأنه لا ضرورة منهجية أو مصطلحية تدعو إلى ذلك، يقول حسان (تكون هذه الجملة أصلية، كما في «أقائم المؤمنون للصلاة»، وتكون فرعية نحو «أرأيت إماما قائما تابعوه للصلاة»)[٣٤] فالمراد بالجملة الوصفية الفرعية عند حسان إذن الوصف المشتق الرافع لما بعده، وذلك بغض النظر عن الوظيفة النحوية لهذا الوصف، وقد سمَّى شعبان صلاح ما كان من هذا القبيل بالتركيب الجملي الوصفي[٣٥]، مضيفا إليه[٣٦] ما كان صلة لـ (ال) في نحو «ليسا لموافيني ليُرْفَدَ خائبا» ونحو «جاء الحسنُ وجْهُه» وما نميل إليه الإبقاء على معاملة الوصف المشتق في هذه الحالات معاملة الأسماء المفردة، وإن كان عاملا فيما بعده، وفي ذلك نأي بالجملة الوصفية عن التفريعات المعقدة، مع عدم ترتب أي ضرب من ضروب الاضطراب في معاملتها معاملة الاسم المفرد، ذلك أن ما سمي صفة من أقسام الكلم إنما سمي بذلك لأنه كما بين القائلون يشتمل على بعض صفات الأسماء المفردة كما يشتمل على بعض صفات الأفعال، لذا يحسن الإبقاء على معاملته معاملة الاسم المفرد حيث تكون معالم اسميته أكثر حضورا، وفي مقدمة ذلك تغير علامته الإعرابية - وهذه سمة أساسية من سمات الأسماء- بتغير وظيفته النحوية في هذه التراكيب، فهو يرفع إذا كان خبرا للمبتدأ، وينصب إذا كان خبرا للفعل الناقص، أو حالا، ويتبع في الإعراب الاسم المفرد جرا ونصبا ورفعا عندما يكون صفة لاسم مفرد قبله، وكل ذلك من معالم تفعيل معالم الاسمية في هذا العنصر.

يضاف إلى ذلك أن القول بالجملة الوصفية الفرعية، أو بالتركيب الجملي الوصفي سيفضي بنا إلى القول بوقوع الفاعل جملة في نحو» جاء الحسنُ وجْهُه» أو تركيبا جمليا وصفيا، وفي ذلك مخالفة لما هو معرف من أن المسند إليه لا يكون جملة، بل مفردا أي اسما، أو ما نزل منزلة الاسم، وهو الصفة فيما نحن فيه، وكل ذلك يؤنس بضرورة التعامل مع الصفة فيما سمي جملة وصفية فرعية، أو تركيبا جمليا وصفيا على أنه مفرد قام بوظيفة الأسماء المفردة التي تعرب بحسب موقعها من الإعراب.

ثانياً: الجملة غير الإسنادية

من المعلوم أن الإسناد عماد الجملة في النظرية النحوية العربية القديمة[٣٧]، وأنه لا بد من أن يتوافر ركناه في التركيب المسمى جملة عندهم، فإن صُرِّح بهما فبها ونعمتْ، وإلا عُمل على تقدير ما ليس في الظاهر منهما، أو على تأويل التركيب عامة تأويلا يفضي إلى العملية الإسنادية بطرفيها، وذلك نحو ماكان منهم في معالجتهم لأسلوب النداء، هذا هو

الأساس المعمول به في النظرية النحوية القديمة عامــة، وإن ندَّ عن بعض النحاة[٣٨]، بين الفينة والأخرى ما يوحي ظاهره بخلاف ذلك الأصل، أمــا في الدرس النحــوي العربــي الحديث فقد ارتفعــت أصوات غير قليلة[٣٩]، تدعو إلى القول بالجملة غــير الإســنادية، أو بالجملة الوحيدة الركن أو الوحيــدة الطرف أو الوحيدة الكلمة، ولهذه الدعوة أسباب ثلاثة، أولها اعتمادُ مقوِّم وحيــد للجملة، مفاده أنها المنجز اللغوي الدال على معنــى تام مســتقل، وذلك بغــض النظر عن حجمه أو شــكله، وسواء أشتمل على طرفي الإســناد أو على أحدهما، أم لم يشتمل، وثانيها هــو التخفف مــن افتعال التأويــل و تقدير ما ليس في الظاهر، وذلك في مسعى وصفي يدعو فيمــا يدعو إليه إلى تخليــص الدرس النحوي- وهذا هو الســبب الثالث - من سلطان التفكير الفلســفي القــاضي بضرورة أن تقــوم الجملة على ركنين أساســيين هما المســند والمسند إليه كمــا تقــوم القضيــة في المنطق عــلى الموضوع والمحمول.

والجديــر بالذكــر أن معظم أصحاب هذه الدعــوة لم يفْــصلوا بوضــوح بين الجملة غير الإســنادية والجملة الوحيــدة الركن، ومع ذلك نفــرق إجرائيا فيمــا نحن فيه بينهمــا، وذلك لمــا يلاحظ لدى بعضهم مــن الفرق بين هاتين الجملتــين، فالجملة الوحيدة الركن أو الوحيدة الطرف هي الجملة الإســنادية التي حُذِفَ أحد طــرفي الإســناد فيها كما ســنلاحظ عنــد عبد الرحمــن أيوب، ومحمد حماســة عبد اللطيف، أمــا الجملة غير الإســنادية فهي عــلى ما يبدو الجملــة التــي لا يتضــح فيهــا أصــلا مفهوم الإســناد كالجملة الندائية، لذا سندرس الجملة غير الإســنادية، والجملة الوحيــدة الركن، كلا عــلى حدة عند أبرز من قال بهما أو بإحداهما، ومنهــم إبراهيــم مصطفــى، وإبراهيــم أنيس وعبــد الرحمن أيــوب، وإبراهيم الســامرائي، وعلي أبو المكارم، ومحمد حماسة عبد اللطيف، وشعبان صلاح، وفيما يلي مناقشة لأهم ما جاء عند هؤلاء الباحثين في هذا الضرب من الجمل.

●الجملــة غــير الإســنادية عنــد إبراهيــم مصطفى:

عُــرِفَ إبراهيــم مصطفــى بكتابــه «إحياء النحــو» الــذي عمــل فيه عــلى إعادة دراســة النحو بمقولات، رأى فيها تيســيرا للنحو وحلا لمشــكلاته، ومن أبرز هذه المقــولات أن الضمة (علم الإسناد، ودليل أن الكلمة يُراد أن يُسْنَــدَ إليها، ويُتَحَدَّث عنها.... وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشــارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة، أو بغير أداة كما في «كتــاب محمد» و «كتــاب لمحمد» ولا تخرج الضمة أو الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك في بناء، أو في نوع من الإتباع، وأمــا الفتحة فليســت علامة إعــراب، ولا دالة على شيء، بــل هي الحركة الخفيفة المســتحبة عند العــرب التي يــراد أن تنتهي بهــا الكلمة كلمــا أمكن ذلك، فهي بمثابة الســكون في لغة العامة[٤٠].

ومما وقف في وجه نظرية إبراهيم مصطفى في وظيفــة علامــات الإعــراب أن تركيــب (لا) النافيــة للجنس مع اســمها وخبرها مما أصله مبتدأ وخبر، وهو جملة اســمية، ســواء أُصُرِّح فيها بالخبر، أم لم يُصَرَّح، وذلك لقيام التركيب

عــلى فكــرة الإســناد الأصــلي، ولتوافــر ركني الإسناد فيه، فاسم (لا) النافية للجنس متحدَّثٌ عنــه أي مســند إليه مــع أنه منصــوب، وهذا يخالف نظرية إبراهيم مصطفى القاضية بأن الضــم وحده علــم الإســناد، وأن الفتحة ليس لهــا وظيفة دلالية، لذا زعــم أن التركيب مع لا النافية للجنس مع دلالته على معنى تام يحسن الســكوت عليه ليس تركيبا إسناديا، لأنه ليس فيــه متحدَّثٌ عنه، أي مســند إليه، ولا متحدَّثٌ به أي مسند، فاســم (لا) كما يقول (يبدو أولَ الأمر أنه متحدَّث عنه، وأنه صدْرُ جملة اسمية تامــة، والمتأمِّلُ يرى غيرَ هــذا، فإنه ليس بعده من خبرٍ، ولا شيء يُتَحَدَّثُ به ....تقول: لا ضيرَ، لا فوتَ ...و لا بأسَ، فيتمُّ الكلام، ويقدر النحاة الخــبر محذوفا: أي موجــود، أو حاصل ؛ وهو لغوٌ، لا يزيد تقديره في المعنى شــيئا، وما يذكر بعــد هذا الاســم من الظروف ليــس خبرا، لأنه يحذف ويتم الكلام من دونه، تقول: لا ريب، ولا ريب في هذا القول)[٤١]، (إذاً فالاسم بعد «لا» في هذا الاســتعمال ليس بمتحدَّث عنه، وحقه من الحــركات الفتحة، ولا شيء فيه من الإشــكال، والذي عوَّص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأً وخبرا، أو فعلا وفاعــلا، ولم يعرفوا الجملة الناقصة، ويرونها في النــداء مثــل «يا محمد» ...فيقــدرون: أدعو محمــدا ... ولا وجــه لهذا التقديــر، ولا هو مع المعنى)[٤٢].

والراجــح ألا يُوافَــقَ إبراهيــم مصطفــى فيما ذهــب إليه مــن أن التركيــب النحــوي مع (لا) النافية للجنس جملة غير إســنادية، وليس ذلك بالضرورة لتحاشي القول بالجملة غير الإسنادية في اللغــة العربية، بــل لأن هذا التركيب فعلا هو تركيب إسنادي، وأن الاســم فيه، متحدَّثٌ عنه، أي مســند إليه، ولكن الخبر، أي المسند كثيرا ما يحذف لأنه كون عام، ولو كان هذا الخبر شــبه جملــة، أو مــا تتعلق بــه، وإنما يحــذف لكثرة الإســتعمال التــي يترتب عليها وضــوح معنى التراكيب التي يكثر استعمالها كتلك التي ذكرها إبراهيم مصطفى، أما إذا كان الخبر غير واضح فلا يمكن الاستغناء عنه ولو كان شبه جملة دالة على الكون العام وذلــك نحو قولنا «لا طالب في الصف» و «لا فقير في قريتنا» فليس من الممكن حذف الخبر هنا، وهو شبه جملة دالة على الكون العام أو متعلقة به، بل من الواضح أنه لا يجوز حذف الخبر مع (لا) إن كان كونا خاصا، كقولنا «لا لــص أمين» بل ربما أفضى حذفه إلى نقيض مراد المتكلم كما في قول الشاعر[٤٣]:

أيا شاعرا لا شاعرَ اليومَ مثلُه

جريرٌ، ولكن في كُليبٍ تَــواضُعُ

فلــو حذف خبر(لا) هنا، وهــو «مثلُه»[٤٤]، ولم يُــرَدْ معناه كما زعم إبراهيم مصطفى لأنقلب المدح ذما، وكل ذلك يوضح ويؤكد أن التركيب مع(لا) النافية للجنس تركيب جملي إســنادي، خلافا لما يراه صاحــب «إحياء النحو» على أن المهــم عندنــا فيما نحن فيه هــو أن حديثه عن التركيب مــع(لا) النافية للجنس واضح الدلالة على أنه ممن يقولون بالجملة غير الإسنادية في اللغة العربية.

●الجملة غير الإسنادية عند أنيس:

يستهل إبراهيم أنيس حديثه عن مفهوم الجملة في النظريــة القديمــة بــأن هذا المفهوم ســليل الفكر المنطقي، فــ (هي عند المناطقة عبارة عن

موضوع ومحمول، أي شخص أو شيء ينسب إليه أمر من الأمور.... ويشبه هذا ما جرى عليه أهل البلاغة من تقسيمهم الجملة إلى ركنين أساسيين، المسند، وهو ما يناظر المناطقة، والمسند إليه، وهو الذي يعادل الموضوع عند أهل المنطق)[٤٥]، ويتابع أنيس حديثه مبينا أن المحدثين من اللغويين لا يتمسكون بمقولة المناطقة في الجملة، بل يراعون الواقع اللغوي، فيقول(يسوق اللغوي الحديث عباراتٍ من مثل «سبحان الله» ومثل «وا أسفاه» ومثل «زيد» جوابا لمن سأل: من القاتل؟ ويرى أن كلا من هذه العبارات يفيد ذلك المعنى المستقل بالفهم الذي ينشده اللغويون القدماء في كل جملة، ويعد مثل تلك العبارات جملا مستوفاة شرط المعنى المستقل بالفهم، وتفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ومع ذلك لا نتبيَّنُ فيها موضوعا ومحمولا، أو مسندا إليه ومسندا[٤٦]، وبعد أن ينبه الدكتور أنيس على تعويل النحاة قديما على تقديرات مفترضة كي يوفروا للجملة ما ليس في ظاهرها من معالم الإسناد يؤكد أنه لا يجب أن نتلمس معالم الجملة من تصورات النحاة الذهنية، بل من (استعمالات الناس، ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في كل كلام)[٤٧]، ثم يوضح أنيس مفهوم الجملة غير مشترط فيه إلا تمام المعنى وُجِدَ الإسناد أم لم يوجد، فيقول (الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيد فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة)[٤٨].

واضح فيما تقدم أن إبراهيم أنيس يقول للأسباب التي بينها بالجملة غير الإسنادية، كما أنه يقول كما يفهم من مثاله الأخير بالجملة الإسنادية الوحيدة الركن فـ(زيد) في مثاله الأخير للجملة ركن إسنادي في جملة حذف ركنها الثاني، وإذا كان المرء يتفهم القول بالجملة غير الإسنادية ممثلة بالتراكيب التي لا تتبين فيها العملية الإسنادية أساسا كما سنلاحظ بعد قليل لدى الحديث عن هذه الجملة، فإنه لا يتفهم القول بالجملة الوحيدة الركن لما سنبينه في موضعه من هذا البحث.

● الجملة غير الإسنادية عند أيوب:

عبد الرحمن أيوب كما هو معروف واحد من أتباع المنهج الوصفي ممثلا بالمدرسة التحليلية الشكلية التوزيعية التي أسسها زيليخ هاريس[٤٩]، ومن أجلى مظاهر الوصفية عامة، وفي تفكير أيوب خاصة حملُ الاستعمال اللغوي على ظاهره، أو على بنيته السطحية، بعيدا عن التعليل، والتأويل وتقدير ما ليس في الظاهر[٥٠]، وقد أفضى هذا المبدأ بأيوب في دراسته لنحو العربية إلى القول بالجملة غير الإسنادية، وفي ذلك يقول (على آثارٍ من تفكير المناطقة سار علماء اللغة العرب، فقالوا بدورهم بأن الجملة تتكون من كلمات كما تتكون القضية عند المناطقة من دلالات على الأحداث، أو الذوات، أما أجزاء الجملة، فهي المسند والمسند إليه)[٥١]، ويعترض أيوب على أقسام الجملة عند نحاة العربية قائلا(يقول النحاة العرب بأن الجملة على نوعين اسمية وفعلية، ونحن لا نرى رأي النحاة هذا، فعندنا أن الجمل في العربية نوعان؛ إسنادية وغير إسنادية، والجمل الإسنادية

تنحصر بالجمل الاسمية والجمل الفعلية، أما الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء، وجملة نعم و بئس، وجملة التعجب، فهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية)[٥٢].

والذي يفسر قولَ أيوب بالجملة غير الإسنادية أمران، أولهما أن القول بفكرة الإسناد في الجملة مظهر من مظاهر التفكير الفلسفي في الدرس اللغوي، وهو ممن يدعون إلى إبعاد هذا الضرب من التفكير عن دراسة اللغة[٥٣]، وثانيهما هو تمثُّلُ أيوب الحرفي قولا وعملا للمنهج الوصفي الذي يكتفي بوصف ما في البنية السطحية للتراكيب اللغوية بعيدا عن التقدير والتأويل كما ذكرنا قبل قليل، وغني عن التوضيح أن تراكيب النداء والتعجب والمدح والذم ليس من الواضح قيامها على علاقة إسنادية واضحة الركنين، وهو ما يفسر افتعال النحاة واختلافهم في التقدير والتأويل بحثا عن هذين الركنين، وذلك كفيل بنحوي متعصب لمنهجه الوصفي كعبد الرحمن أيوب أن يجعل هذه التراكيب جملا غير إسنادية، وهو سلوك لا يخلو من وجاهة، يسوغها كما قلنا عدمُ اتضاح فكرة الإسناد في هذه التراكيب.

● الجملة غير الإسنادية عند السامرائي:

المنهج الوصفي من المناهج اللسانية التي أفاد منها إبراهيم السامرائي، بل دعا غير مرة إلى دراسة اللغة العربية بهدي من هذا المنهج[٥٤]، ولعل من تبعات هذا المنزع الوصفي عنده قوله بالجملة غير الإسنادية حيث لا يتضح في ظاهر التركيب طرفا الإسناد أو أحدهما إلا بشيء من التأويل والتقدير، وهو ما تنفر منه الوصفية في الظاهر على الأقل، وهو أيضا ما تجلى في ممارسات معظم الوصفيين العرب، ومن هذا القبيل ما يلاحظ في اعتراض السامرائي على سلطان نظرية العامل في النحو العربي، حيث قال:(...كيف أستطيع فهم مسألة العمل في قولٍ لمخاطِب لي: صهْ ؟ فأين هو العامل، وأين هو المعمول؟ صحيح أن معنى»صه» اسكت، وهذا يدخل في حيز الطلب، والجمل الطلبية، وإن أفادت معنى لا يمكن أن تكون جملا إسنادية، وإن قالوا في «اكتب» فعل أمر فاعله ضمير مستتر وجوبا، لأن هذا الفاعل متخيل متصور، وهذا الفاعل الوهمي يمكن تصوره بمجرد سماعنا لفعل الأمر قبل أن نتوجه لمخاطب معين، ومثل «صه» هذه «مْه» بمعنى اكفف، وآه، بمعنى أتوجع)[٥٥] فالذي يشي به هذا الكلام أن السامرائي، يقول بالجملة غير الإسنادية، وأن من هذا القبيل عنده الجملة الطلبية نحو»صه واسكت، وهو ما وضحه أكثر في قوله (لقد تبين لنا أن الجملة الفعلية في العربية ما كان فيها المسند فعلا، ونريد هنا أن نبعد ما اعتبروه من قبيل الجمل الفعلية كجملة فعل الأمر وسائر الأفعال التي تخلص إلى معنى الطلب، كالنهي)[٥٦]، و بعد أن يؤكد السامرائي أن واو الجماعة في نحو «اكتبوا، ولا تكتبوا» وياء المؤنثة في نحو «اكتبي، ولا تكتبي»ـ وألف الاثنين في نحو «اكتبا، ولا تكتبا» ونون النسوة في نحو «اكتبن ولا تكتبن»، أحرف دالة على جنس المخاطب وعدده، وليست ضمائر الفاعلين يقول على نحو لا يخلو من الغرابة (وعلى هذا لا يمكن أن يقال: إن في أسلوب الأمر على النحو الذي مثلنا

إسـنادا يُـدْخِلُ هذا الأسـلوب في عداد الجملة الفعليـة الإسـنادية، وهي بهـذا الاعتبار جمل مفيدة فعلية، ولكنها غير إسـنادية)[٥٧]، وهذا يناقض نص السـامرائي نفسه على أن(الجملة كيفما كانت اسـمية أو فعلية قضية إسنادية، والإسـناد اللغوي علاقة وارتبـاط من طرفين؛ موضوع ومحمول أو مسند ومسند إليه)[٥٨].

●الجملة غير الإسنادية عند أبي المكارم:

ومن القائلين بالجملة غير الإسنادية أيضا علي أبـو المكارم الذي يـرى أن تحديد نحاة العربية للجملة (ليس ناتجا عن تحليل التراكيب اللغوية المفيـدة، وإنما ينبع أساسـا مـن أركان العمل النحوي كما صورتها أركان نظرية العامل)[٥٩]، لذا يرى أنه (لا ينبغي افتراض ركنين أساسيين في التركيـب اللغوي الذي تتكون منه الجملة... لما في ذلك من التعـارض مع واقع اللغة بحيث يضطر القائلون بذلـك إلى اللجوء إلى الفرض والتأويـل والقـول بالحـذف والتقديـر، ممـا يتناقـض مـع ما يجـب أن يكـون عليه منهج البحث النحوي من التزام موضوعي)[٦٠]، ولذا يضيف أبـو المـكارم إلى أشـكال الجملة التي رصدهـا نحـاة العربية قديما (أشـكالا أخرى تتكـون فيهـا الجملة مـن عنصر واحـد فقط، يكون اسـما، أو فعـلا أو حرفا، أو اسـم فعل، كما يمكن أن تتكـون الجملة من حرف وفعل، أو مـن حرفين أيضا)[٦١]، وبنـاء على ذلك يرى أبو المكارم أن مختلف أنماط الجملة في العربية يمكن تقسـيمها كميا إلى ثلاثة أقسـام، ومنها الجمل الوحيدة العنصر أو الركن[٦٢].

والجدير بالذكر والملاحظة فيما تقدم أن أبا المكارم يقول بالجملة غير الإسنادية، كما يقول بالجملة الإسنادية الوحيدة الركن دونما فصل بينهما، وأنه يصـدر في ذلك عن منزع وصفي واقعـي، يكتفي في تحليل الظاهـرة بما يظهر في اللفظ منهـا، وعن هذا المنـزع يصدر أيضا مفهومـه للجملة، فهي عنـده ما يدل من اللغة على معنـى مركب مسـتقلٍ دلاليـا، أو مكتفٍ بنفسـه عن غـيره، كما وضـح فندريس الذي تبنى أبو المكارم رأيه في هذه القضية قائلا (في الواقـع اللغوي يمكن أن تحدث فائدة تامة من أحد هذين الركنين فحسـب، ويمكن أن تحدث فائدة من كثير من الصيـغ التي رفض النحاة استقلالها بالإفادة دون حاجة إلى تقدير الركن الآخر أو الركنين معا، فالجملة «تقبل بمرونتها أداء أكثـر العبارات تنوعا، فهي عنصر مطاط، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة: تعال، و لا، و وا أسفاه، و صَهْ، كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنـى كاملا يكتفي بنفسـه»)[٦٣]، وهذا الـكلام يدل بوضـوح على أن أبـا المكارم ممن يقولون بالجملة الوحيـدة الركن، فقد تكتفي الجملة الإسـنادية عنده بأحد ركني الإسـناد، كما أنه يقول بالجملة غير الإسنادية، وفي ضوء ذلك دعا[٦٤]، إلى إعادة النظر في مفهوم الجملة وتعريفهـا. ويمكـن التعليق عـلى صنيع أبي المكارم هذا بما يلي:

أولا: أن قول أبي المكارم بالجملة غير الإسنادية، أو الوحيدة الكلمـة أو الوحيدة الركن يناقض مـا قالـه في « التراكيب الإسـنادية» في معرض شرحـه لتعريفـه الجملة الوصفيـة حيث قال (اسـتخدمنا مصطلح « الجملـة» في التعريف للإشـارة إلى أنه لا بد في الجملـة الوصفية من الخصيصتـين الضروريتـين لتكويـن الجملة،

وهما الإسـناد والإفـادة التامة، ومـا يقتضيه ذلك مـن اسـتقلال الوصف ومرفوعـه بتمام الفائدة)[٦٥]، ومن هذا القبيل ما جاء في معرض حديثه أيضا عمَّا انتهى إليه من أنواع خمسـة للجمل[٦٦]، حيث لاحـظ أن هذه الأنواع (تتفق في توافـر عنصرين أساسـيين، وهما الإسـناد، والفائدة التامة، ومن ثـم نميل إلى الرأي الذي يربط مفهوم الجملة بهما معا...و..إذا توافرت الفائدة في بعـض التعبـيرات اللغوية دون أن يتحقـق الإسـناد فيها فإنها بدورهـا لا تكون جملة، كما في أسـلوب التمني والنـداء والندبة والاسـتغاثة ونحوها لعدم وجود طرفي الإسناد بالفعل فيها)[٦٧].

ثانيـا: أن قول أبـي المكارم بالجملـة الوحيدة الكلمة أو غير الإسـنادية ناجم عن نزوعه نحو المنهج الوصفي، يؤنس بذلك اكتفاءه في الأمثلة السـابقة بما في ظاهر الـكلام من غير حرص على تقدير ما ليس في الظاهر، ويؤنس به أيضا تدعيم أبي المكارم كما لاحظنا لمفهومه للجملة بـكلام لجوزيـف فندريس، وهو أحـد تلامذة فردينان دو سوسـير مؤسِّس المنهج الوصفي في الدرس اللساني الحديث في الغرب، مما يشي بشيء مـن التباين بـين ذلك وبـين انتقاد أبي المكارم الحـاد لهذا المنهج، وللسـانيين العرب الداعين إليه والعاملين به[٦٨].

● الجملة غير الإسنادية عند حماسة.

ممن قالوا أيضا بالجملة غير الإسنادية محمد حماسة عبد اللطيف الذي أقام مفهومه للجملة على أسـاس من المبنى والمعنى، وقد اسـتأنس في ذلـك بأقـوال نـدَّتْ عـن القدماء[٦٩]،يوحي ظاهرهـا بذلـك، كمـا اسـتأنس في تصـوره للجملة بمقولات بعض اللسانيين المحدثين[٧٠]، كجوزيـف فندريـس، وتشـارلز هوكيت، وقد أفضى هذا التصور بحماسة إلى القول بالجملة غير الإسنادية، فقد قال في ختام عرضه لمفهوم الجملة عند لفيف من الدارسين المحدثين(هذه أهـم الجهـود التـي بُـذِلَـتْ لتحديـد مفهوم الجملـة العربية، ومحاولة تصنيفها، وقد رأينا أن معظمهـا يُعَـرِّف الجملة بأنهـا كل كلام مسـتقل بنفسـه، ويؤدي معنى متكاملا، غير أن بعضهم يشترط الإسناد مقوما من مقومات الجملة، ونحن نرتضي تعريف الجملة لديهم، ونرفض اشتراط الإسناد مقوما من مقوماتها، فكل كلام تمَّ به معنى، يحسـن السكوت عليه، هو جملة، ولو كان من كلمة واحدة)[٧١].

ومراد حماسة بالجملة غير الإسنادية التراكيب اللغويـة الدالـة على معنـى تام مسـتقل، ولا يتضـح فيهـا العملية الإسـنادية إلا بتقديرات بعيـدة، افتعلها النحاة لإرغامهـا على الدخول في بيـت طاعـة الإسـناد الـذي عـدُّوه شرطـا أساسـيا للجملـة[٧٢]، يقـول حماسـة (أعنـي بالجمـل غـير الإسـنادية الجمل التـي يمكن أن تعد جملا إفصاحيـة، أي أنها كانت في أول أمرها تعبيرا انفعاليا يعبر عن التعجب، أو المدح أو الذم أو غـير ذلك مـن المعاني التي أخـذ التعبير عنها صورة محفوظة، ثم جمـد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها، فجرى مجرى الأمثال)[٧٣]، ثم أخذ حماسـة في اسـتعراض مـا جعله من

الجمـل غير الإسـنادية، وهي جملـة الخالفة، وتتكـون من اسـم الفعل بضميمتـه المرفوعة «هيهـات العقيق» أو المنصوبـة» عليك زيدا»، أو بـلا ضميمـة «أفٍّ، مـه، أوه»[٧٤] والجملـة التعجبيـة بصيغتيها القياسـيتين «ما أفعله» و «أفعـلْ به»[٧٥] وجملة المـدح والذم بصيغها المعروفـة[٧٦]، والجملـة الندائيـة بصورهـا المعروفـة أيضـا، والجملـة القسـمية، ومراده بها التراكيب القسـمية المعبر فيها عن القسم بأشباه الجمل «والله وبالله، تالله» والمعبر بها عنه بالاسم مرفوعا أو منصوبا نحو «لعمرك، أيمن اللـه، يمينَ الله»، وينبه حماسـة على أنه كان يمكن أن يجعل الضرب الثاني من الجمل غير الإسـنادية القسمية في عداد ما عرف عنده بالجمل الموجزة و التي جعلناها كما سنلاحظ في الفقرة التاليـة ضمن الجمل الوحيدة الركن لولا أن القَسَـمَ جملة إنشائية إفصاحية تأخذ صورا خاصة مسـكوكة، لـذا عدها من الجمل غير الإسـنادية المخصوصة[٧٧]، أمَّا آخر الجمل غير الإسـنادية عنده فهي الجملـة التحذيرية والإغرائية المعروفة بصيغها القياسـية في بابي التحذير والإغراء.[٧٨].

وهكـذا يتضـح أن مقومـات الجملـة غـير الإسنادية عند حماسة هو أنها أساليب إنشائية تعـبر بعبارات مسـكوكة جمدت عـلى صورة محـددة من الترتيـب أو الموقعيـة، ولا يتضح ركنا الإسـناد فيها إلا بتقديرات متكلفة بعيدة كما يرى، لذا تراه يقول في معرض الحديث عن الجملة غير الإسنادية القسمية (يمكن أن ندرج تحتـه كل تعبير خـاص بالقسـم، ولا يتضح فيه وجه الإسـناد)[٧٩]، ويقـول في موضع آخر (إننا لا نتكلف الإسـناد عندما لا يكون له وجه ظاهر؛ إذ كيف نقيم الإسـناد في جملة كجملة التعجـب مثـلا، أو جملة النداء، أو القسـم، أو التحذير، أو الإغراء إلا بافتراض صورة للجملة لـم تنطق، ومعنى هذا أن لدينا ..... جملا غير إسنادية لا حاجة بنا من أجل فهمها إلى تكلف صورة ذهنية لها، نقيمها على سواء الإسناد، إذ إن تكلف الإسـناد قد يخرجها عن الوجه الذي أديت به، والغرض الذي سيقت له)[٨٠].

والراجـح أن عدم اتضاح الإسـناد في التراكيب الدالة على معان مسـتقلة وتامة مقوِّمٌ أساسي ومقنِـعٌ في القـول بالجملـة غـير الإسـنادية، وهـو ما لفـت انتباه غير واحد من الدارسـين، كشـعبان صلاح الذي يقول (ليس من الجمل الفعليـة قولنا نعم الرجل زيد، وبئسـت الفتاة هند، لأن كلًّا مـن نعم وبئس ليس بفعل، ولأن العلاقـة بينهمـا وبين المرفوع بعدهما ليسـت علاقة إسـناد فضلا عن أنهما ليسا على صيغة من صيغ الاسم المعروفة، ولا يدلان على أي نوع مـن أنواع الزمان.. فلا يمكـن لنا بعد ذلك أن نعدهمـا جملتين فعليتين لمجـرد تأويل النحاة لهمـا بعبـارات فعليـة)[٨١] ويقـول صلاح في السـياق نفسـه (ليس يدخل في إطـار الجملة الاسـمية مثـل قول النحـاة «هيهـات العقيق» وغيره من أسـماء الأفعال....وأنـا لا أحس بأية علاقة إسنادية بين هيهات، وما بعدها)[٨٢]،وهو مـا يذهب إليـه أندريه رومان مـع تأكيده غير

مـرة وجوب قيام نواة الجملة على ركنين تربط بينهمـا علاقة اقتضـاء متبـادل[٨٣]، ومع ذلك يقـر بـضرب مـن الجمـل لا يقوم عـلى فكرة الإسـناد، وهي جمل أسـماء الأفعال وأسـماء والأصـوات، فالجمل الممكنـة في العربية عنده نوعان(نوع مركـب له بنية مخصوصة، ونوع مطلـق لا بنية له، وأما الجملة التي ليسـت لها بنيـة مخصوصة فهـي جمل تحاكـي أصواتا محـاكاة تبقى مطلقة لا تخضـع إلا للنظامين الصوتـي والمقطعي للغة، مثـال ذلك «أف» و «هيهـات» وغيرهمـا)[٨٤]، ثم يوضـح رومان أن هـذا الضرب من الجمـل لا يقوم على فكرة الإسـناد فيقول(أسـماء الأصوات جمل لا بنية لهـا، فليـس فيها ركنـان... فإن تعـذر فصل الركنـين في أسـماء الأفعـال والأصـوات تعذر تعليق الفضلات بواحـد منهما، وبالتالي يمكن اعتبار هذا النوع من الجمل جملة مطلقة)[٨٥]، وفي السياق نفسـه أيضا يرى محمد الأنطاكي أن عبارة التعجـب من نحو «ما أجمل الربيع» (لا يمكن أن نميـز فيها فاعلا من مفعول، ولا مبتدأ من خبر، ولا شـيئا مـن الأبواب النحوية المعروفة .. وقُـــلْ مثل هذا في أسـاليب النداء والمـدح والذم وغيرهـا، وأمثالُ هذه الأسـاليب الشاذة في بنائها، الغريبة في تصميمها موجودة في كل اللغات، وهي أسـاليب تندُّ دائما عن كل تحليل أو إعراب، وقد حل نحاة اللغات الأخرى مشكلتها بالقول: إنها أساليب خاصة، تحفظ، وتحتـذى، ولا تحلل، ولو قـد فعل نحاتنا فعل غيرهم لأراحوا واستراحوا)[٨٦].

عـلى أن ما لا يميل إليه المرء في حديث حماسـة عـن الجملـة غير الإسـنادية هو جعلـه جملة القسـم من هذا القبيل، سـواء أكان القسم من قبيل «لعمـرك، وأيمن الله» أو من قبيل «والله وتاللـه وباللـه» أمـا الأول فلأننا أمـام عملية إسـنادية حذف أحد طرفيها لوضوحه الناجم عـن كثـرة الاسـتعمال، والعلاقـة بـين طرفي العميلة الإسـنادية كما سنوضح لدى الحديث عـن الجملـة الوحيـدة الركـن علاقـة تضام اسـتلزامي عضوي تكاملي، تتمثـل بأنَّ وجود أحد الركنين يسـتوجب حضـور صاحبه، وأما القسـم الثاني فهو شبه جملة حذف ما تتعلق به لكثرة اسـتعمالها التي أفضـت إلى اتضاح معناها، كما أفضت إلى حذف بعض عناصرها جوازا إذا كانت الباء هي أداة القسم، ووجوبا إذا كانـت أداتـه هي التـاء أو الواو، ولا شـك أن عـدم جعلنا لجملة القسـم مـن الجمل غير الإسـنادية يجنبنا الوقـوع في التناقض الناجم عن جعلنا أداة القسم مع المقسم به شبه جملة متعلقة بالفعل أقسم عندما يصرح به، وجعلنا إياهما جملة عندما لا يذكر معهما ذلك الفعل، والشيء نفسه وللأسباب نفسها تقريبا لا نميل إلى جعل حماسـة لجملتي الإغراء والتحذير في عداد الجمل غير الإسنادية .

ثالثاً: الجملة الوحيدة الركن.

أشرنـا من قبل إلى أن الحـدود بين الجملة غير الإسـنادية والجملـة الوحيـدة الركن ليسـت واضحـة عنـد مـن نـدرس تفكيرهـم في هذا الضرب من الجمل، والفصل بينهما في دراستنا

هذه إجراء يقوم عـلى ملاحظة أن الجملة غير الإسـنادية عندهم هي جملة لا تقوم على فكرة الإسـناد مع أنها تدل على معنى تام، أو يحسن السكوت عليه، سـواء أتكونت هذه الجملة من كلمـة مفردة كـ (لا) في جواب من سـألك: هل تحب الشعر؟ أو (صباحا) في جواب من سألك: متى جئتَ؟ أو من كلمتين أو أكثر كتركيب النداء «يا زيد» وتركيب التعجـب «ما أجمل القمر!» أما الجملة الوحيدة الركن فهي جملة إسنادية عنـد القائلين بها، ولكن التركيب في الظاهر، أو في البنية السـطحية حذف أحد ركني الإسـناد فيـه. وهـو أي الركـن المذكور بمفـرده كفيل بتكوين جملة عند هـؤلاء، كإبراهيم مصطفى وعبـد الرحمـن أيـوب، ومحمد حماسـة عبد اللطيف وشـعبان صلاح ونعمـة العزاوي[٨٧]، و كعـلي أبـي المـكارم، وإبراهيـم أنيـس كما لاحظنا لدى الحديـث عن موقفهما من الجملة غير الإسـنادية، والراجح أنه لا يستقيم القول بالجملة الإسـنادية الوحيدة الركن لأن الإسناد معنـى مركـب، أو مفهوم تركيبـي لا يقوم إلا بطرفين كما سـيتضح بعد اسـتعراض معالم تفكـير بعـض المحدثـين في الجملـة الوحيدة الركن.

●الجملـة الوحيـدة الركـن عنـد إبراهيم مصطفى:

أصَّـل إبراهيـم مصطفـى كمـا لا حظنا أن الضـم علـم الإسـناد، أي أن رفع الاسـم دليل على أنه مسـند إليه، كالمبتـدأ والفاعل، ونائبه، وممـا وقف في وجه نظريته هـذه، خبر المبتدأ، فهـو مرفوع مع أنـه متحدَّث بـه، لا متحدَّث عنه، وكان المخرج مـن ذلك عنده زعما يفضي بصاحبـه قاصـدا أو غـير قاصـد إلى القـول بالجملة الإسـنادية الوحيدة الركن، مفاد ذلك أن الخـبر عند إبراهيـم مصطفى ليس ركنا في الجملـة بل تابعٌ من توابع المبتـدأ، ولكنه تابع مهـم، يقـول في معـرض حديثه عـن التوابع (يجب أن نزيد هنا تابعا، هو من أهم الأقسـام السابقة كلها، وأولاها أن يذكر في باب التوابع، وهو الخبر، وذلـك أنهم إذا أرادوا أن يدلوا على أن الكلمـة هي عين الأولى، وأنها صفة متحققة لها أشـاروا إلى ذلك بالموافقـة في الإعراب، وفي التذكـير والتأنيـث، ونعتمد في ذلـك على كلام المتقدمـين من النحـاة، فقد قال سـيبويه «إن الخبر إنمـا رُفِـعَ من حيـث كان من المبتدأ هو هو» وقال نحاة الكوفة: إن الخبر إذا خالف المبتـدأ ولـم يكن وصفا لـه، وإنمـا كان بيانا لمكانه أو زمانـه لم يُرْفَعْ، ونُصِب، ويسـمونه النصـبَ على الخلاف، تقـول: زيدٌ أمامك، فإذا لم يكن بيانا للمكان، بل كان وصفا للأول فهو مرفـوع.... فالخبر في هذا البـاب تابع مرفوع كغيره من التوابـع)[٨٨].

يـا له من تابع عجيب، هـذا الذي يتحدث عنه إبراهيـم مصطفى، إنـه الإصرار على الانتصار للـرأي الشـخصي، ولـو كان في ذلـك ليٌّ لعنق الحقيقـة، أو ضرب من ضروب اللعب الأجوف بالألفاظ، وكأن تغير تسـميات الأشـياء يترتب عليه تغيير لماهياتهـا أو وظائفها التي وجدت مـن أجلها، كيـفَ يمكن أن يكـون تابعا ما لا

تستقيم الجملة عندما يكون طرفا فيها إلا به ظاهرا أو مقدرا، لأنه ببساطة وبعيدا عن أي ضوابط فلسفية أو عاملية محطُّ الفائدة في الجملة كما يقول النحاة، وهو ما ينطبق على الخبر وإذا كان أمره على هذا النحو فكيف يستقيم أن نسميه تابعا، والتابع فضلة لا ركن في الجملة ؟ إن تسميتنا للأشياء في كثير من الأحيان لا تعبر بالضرورة عن ماهياتها أو وظائفها أو أي خاصية من خواصها الأساسية بقدر ما تعبر عن مواقفنا من هذه الأشياء، وخير مثال على ذلك تسمية إبراهيم مصطفى للخبر تابعا! على أن ما يعنينا من صنيعه هذا فيما نحن فيه أن تسميته هذه قول غير مباشر بالجملة الإسنادية الوحيدة الركن، وهو ما صرح بالقول به عبد الرحمن أيوب على ما سيتضح في الفقرة التالية.

●الجملة الوحيدة الركن عند أيوب:

يقرُّ عبد الرحمن أيوب بالجملة الوحيدة الركن أو وحيدة الكلمة، وفي ذلك يقول(الجملة هي تركيب في قول، وليست جزءا من تركيب أكبر، فقد يكون القول مكوَّنا من جملة واحدة،كما قد يكون مُرَكَّبا من كلمة واحدة، كقول العربي: النارَ، ويكون القول في هذه الحالة الجملة)[٨٩]، ومن الجمل الوحيدة الكلمة أو الركن عند أيوب كلُّ جملة حُذِفَ خبرها أو مبتدؤها، إذ(لا يشهد واقع اللغات بما في ذلك اللغة العربية بضرورة تكوُّن الجملة من مسند ومسند إليه، باعتبار أن المسند لفظ، والمسند إليه لفظ آخر، وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرة، وحذف المبتدأ مرة أخرى، أو جواز أيٍّ من هذين الاحتمالين إلا دليلا قاطعا على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية، ولغة الأطفال كذلك في مرحلتها الأولى لا تَظْهَرُ إلا في صورة التعبير عن قضايا كاملة بألفاظ مفردة، من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد، كما نرى في الأمثلة التي ذكرها النحاة لحذف المبتدأ وحذف الخبر، أمثلة لهذا النوع من الجملة العربية)[٩٠]، وفي السياق نفسه يقول أيوب (إذا كان من الصحيح أن أحد ركني الجملة- المبتدأ أو الخبر- واجب الحذف في الحالات التي ذكروها فإن من الطبيعي أن نقول بأن في الجملة في مثل هذه الحالات ركنا إسناديا واحدا، هو المبتدأ أو الخبر، وليس من الضروري الخضوع لضرورات نظرية، تستوجب مثل هذه التأويلات المتعسفة لمجرد الرغبة في أن تتساوى أركان الجملة اللغوية بأركان القضية المنطقية)[٩١].

●الجملة الوحيدة الركن عند حماسة:

وممن قالوا أيضا بالجملة الوحيدة الركن محمد حماسة عبد اللطيف، وقد استأنس في ذلك بأقوال ندت عن السلف[٩٢]، يوحي ظاهرها بهذه الجملة التي عرفت عنده بالجملة الموجزة، وهي الجملة الإسنادية التي استتر فاعلها وجوبا، أو التي حذف أحد ركنيها حذفا واجباً، يقول حماسة تحت عنوان الجملة الموجزة

(لســت أعني بالإيجاز هنا إيجــاز الحذف، أي أن هــذه الجمــل كانــت تســتعمل مطنبة، ثم اختــصرت، وأوجــزتْ، فالنحويــون يقصدون بالاختصــار الحذف لدليل، وإنما أعني أن هذه الجمــل لا تتألف إلا من طرف واحد، وبدلا من أن نقــول: الجمل ذات الطــرف الواحد نقول: الجملة الموجــزة، لأن هذا مصطلح، وينبغي في المصطلحات أن تكون مختصرة)[٩٣]، ويوضح حماســة أن هــذا الــضرب من الجمــل هو من الجمل الإســنادية، ولكن حذف أو اســتتر أحد ركنيهــا وجوبا، مما منعه مــن جعلها في عداد الجمل الإســنادية التامة، فيقول (لم أدرج هذا النــوع في القســم الأول لأن البحــث لا يرتضي الاعــتراف بما يســمى بالحــذف الواجــب، او الاســتتار الواجب، أو الإضمــار الواجب، لذلك يمكن القول إجمــالا بأن كثيرا من الجمل التي حــذف فيها أحــد طرفيها وجوبا لــدى نحاتنا يعــد من هذا النــوع، أي لا يمكن له أن يظهر مطلقا، فلا داعي لتكلف الاعتداد به وحســبانه مــن أجزاء التركيــب المنطوق مــا دام التركيب المنطوق مؤديا معنى يحســن الســكوت عليه، وأما ما يفهم من تقدير المحذوف فليس عنصرا من الجملة)[٩٤].

ويسوغ حماسة قوله بالجملة الوحيدة الركن أو الجملة الموجزة عنده بما يفضي إليه هذا القول من التخلص مــن التقديرات المفتعلة وفاءً بمتطلبات نظرية العامل القاضيــة بأن(الحدث لا بد له من محــدث، والفعل لا بد له من فاعــل)[٩٥]، فيقول: (إن الإيمان بالشــكل اللغوي سوف يغنينا عن كثــير من التعســف، وتكلف التأويــل، فعندما نعتد بالجملة الموجزة قسما من أقسام الجملة سنجد أننا في غير حاجة إلى كثير من التأويلات البعيــدة التي يرفضها الواقــع اللغوي، وبذلك تطبق دعوة الدارسين المحدثين إلى إلغاء نظرية العامل في النحو العربي)[٩٦]، وقد بسط حماسة القول فيما أســماه بالجملــة الموجزة، فجعلها ثلاثــة أنــواع؛ الجملــة الفعلية الموجــزة، وهي كل فعل اســتتر فاعله وجوبا عنــد النحاة[٩٧]، والجملة الاســمية الموجزة، وهي كل اســم أفاد معنى مســتقلا يحســن الســكوت عليــه عند ذكــره[٩٨]، والجملة الجوابيــة الموجزة، ويعني بها كل ما كان إجابة عن ســؤال، وكان مكتفيا بنفســه، فأدوات الجواب كلهــا جمل مفيدة في سياقها، كـ «نعم» أو «لا» في الجواب كما يقول ابــن طلحة الــذي قال بأن الكلمــة الواحدة قد تكون كلاما إذا قامت مقام الكلام[٩٩].

● رأي في الجملة الوحيدة الركن:

والراجــح ألا يُسَــلِّــم المرء بالجملة الإســنادية الوحيدة الركن، ســواء أكان حذفُ أو اســتتارُ أحدِ ركنيها واجبا أو جائزا، كالذي قال به عبد الرحمن أيوب، أو كان استتاره أو حذفه واجبا كالذي قال به حماســة، فاحتجــاج أيوب لذلك بلغــة الأطفال مردود بأن لغتهــم لغة القاصر وغير القادر بعدُ على ممارســة اللغة على النحو الــذي يجــب أن تمــارس عليــه، ولا يصح أن نحكِّــم لغة غيرِ الناضج بلغة الناضج القدوة، يضاف إلى ذلك أن العلاقة بين المســند والمسند إليه علاقــة تكاملية وجودية، أو علاقة اقتضاء

متبادل كما يقول أندريه رومان[١٠٠]، فلابد من وجودهما في التركيب الإسنادي لفظا ومعنى أو معنى فقط، مما يوجب تقدير اللفظ لدى تصور المعنى المركب منهما، أو لدى تحليل التركيب الدال عليهما، لأن هذا المعنى المركب منهما مكون من ترابط جزئيتين دلاليتين، لا يمكن تصور إحداهما خِلْواً من الأخرى، وهما المسند والمسند إليه، فضرورة وجودهما إذن ضرورة دلالية تعبيرية تداولية، وليست استجابة لأصول فكرٍ عاملي أو منطقي وإن تلاقى النحوي و المنطقي في هذه المسألة، فالإسناد معنى مركب، أو مفهوم تركيبي لا يتصور بالضرورة إلا في علاقة عضوية وجودية بين حدث منسوب، وشخص منسوب إليه هذا الحدث، ولا يمكن لأي من الطرفين أن يعبر وحده عن المعنى المستفاد من العلاقة الإسنادية التي تربط بينهما.

وقد عبر شيخ الوصفيين العرب تمام حسان عن هذه العلاقة العضوية بين طرفي الإسناد في الجملة العربية لدى حديثه عمَّا أسماه قرينة التضام الاستلزامي، أو التلازمي[١٠١]، وهي افتقار العنصر أبدا إلى ما يربطه به علاقة تضامية استلزامية، ومعنى ذلك عند حسان (أن لفظا ما لا يستقل بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام غالبا، وإنما يتطلب في حيزه لفظا آخر، لا غنى له عنه...ويترتب على مبدأ الافتقار ألا يستغنى بحرف الجر عن المجرور، ولا بحرف العطف عن المعطوف....وكذلك يفتقر المحذوف إلى دليل الحذف أو إلى العوض .... وكل فعل فلا بد له من فاعل أو نائب فاعل، ولا بد للمبتدأ من خبر)[١٠٢]، فإذا ما وجد أحدهما فلابد من صاحبه، فإن لم يكن ذلك في اللفظ ففي التقدير، مما يَرى معه ضرورة تقدير ما يحذف من هذين المتضامَّين، استيفاءً للوازم التركيب النحوي وتوضيحا لمعناه، وهذا كلام بيِّن الدلالة من حسان على أن حذف أحد ركني الجملة لا يعني أننا أمام جملة إسنادية وحيدة الركن، بل أمام جملة حذف أحد ركنيها حذفا لا يحول دون تقديره في تحليل التركيب أو الجملة[١٠٣].

وبمثل ذلك أيضا يُــرَد على القول بالجملة المكونة من كلمة مفردة كـ (لا) أو (نعم) الجوابيتين، سواء أجعلت هذه الجملة من الجمل غير الإسنادية كالذي لاحظناه عند علي أبي المكارم، أو من الجمل الموجزة كما يقول حماسة، فهذه الجملة ذات الكلمة المفردة في بنيتها السطحية من الوجهة التوليدية التحويلية تقوم بنيتها العميقة على معان مركبة أساسها بالضرورة العلاقة الإسنادية، سواء أُصُرِّح بطرفي إسنادها أم لم يصرح، فعندما نقول مثلا «لا» جوابا بالنفي عن «هل تحب الشعر؟» يكون المعنى المركب المراد نفيه هو إسناد النجاح إليَّ، سواء أصرح به وهذا ممكن إذا قيل: لا أحب الشعر، وذلك لمزيد من التأكيد والوضوح والبيان كما يقول حماسة نفسه[١٠٤]، أم لم يُصَرَّحْ به لكونه مفهوما من السياق. وإذا كان الأمر كذلك فلابد من أن نستحضر لدى فهم الكلام أو تحليله الحدثَ

المنفيَّ في هذه الحالــة ولو كان محذوفا لفظه، وليس ذلك استجابة لضوابط الجملة فحسب، بل اســتجابة لأصول التواصل التداولي القاضي بأن النفــي مُنْصَبٌّ لا محالة عــلى منفيٍّ، وهو هنا العلاقة الإسنادية بين الحبِّ والمُحِبِّ . وذلك لمــا بــين النافي والمنفــي به من علاقــة تضامية اســتلزامية وجودية، ذلــك أن إدراكنا للمعاني في أذهاننــا لا بد أن يكــون مصحوبا بحواملها اللغوية مفردة أو مركبــة. والجدير بالذكر أن القول بــأن أداة الجواب ما تــزال كلمة مفردة حرفية ســواء أذكرت العلاقة الإسنادية المجاب بهذه الأداة عنها أم لــم تذكر يجنبنا التناقض أو الاضطــراب المصطلحي الناجم عن تســمية هــذا العنصر اللغوي جملة تــارة، وذلك عندما لا تذكــر العلاقة الإســنادية المجاب بــه عنها، وحــرفَ جواب مفردا تارة أخرى، وذلك عندما تذكر معه تلك العلاقة.

●الهوامش:

(١) ينظــر: محمــد حماســة عبــد اللطيــف، العلامة الإعرابيــة في الجملــة بــين القديــم والحديــث،ط١، الكويــت،١٩٨٤،ص٤٠،١٧،و شــعبان صــلاح، الجملــة الوصفيــة في النحــو العربــي، ط دار غريــب، القاهــرة،٢٠٠٤، ص١١-١٢، وعــلي أبــو المــكارم، مقومات الجملــة العربيــة،ط١، دار غريب القاهرة٢٠٠٦، ص ١٨..،ومحمــد عبدو فلفل، معالم التفكــير في الجملة عند ســيبويه،ط١، دار العصماء، دمشق، ٢٠٠٩، ص٣- ٧- ٨.

(٢) ومــن هذا القبيل مبحــث « الجملة في نظر النحاة العــرب» لعبــد القــادر المهــيري، حوليــات الجامعــة التونســية، ع٣، ١٩٦٦ وكتــاب «مفهــوم الجملة عند ســيبويه» لحســن عبد الغنــي جواد الأســدي، وكتاب «معالــم التفكــير في الجملة عند ســيبويه لمحمد عبدو فلفــل، و «نظرات في مفهوم الجملــة عند الفراء» لعبد الحليم عبد الله، و «مقومات الجملة العربية» لعلي أبي المكارم، الــذي صرح ص ١٨بأنه حاول في هذا الكتاب أن ينســج مما أثر في التراث من شــذرات رداء الجملة العربية كما يقدمها النحو العربي.

(٣) ينظر: عبد الحميد الســيد، دراسات في اللسانيات العربيــة؛ بنيــة الجملــة العربيــة- التراكيــب النحوية والتداولية،علــم المعاني وعلم النحــو، ط، دار الحامد، عمان- الأردن،٢٠٠٣.

(٤) ينظر: عبد الحميد الســيد، دراسات في اللسانيات العربية...، ص١٥، ٥٧، ٦٤. و ميشال زكريا، الألسنية التوليديــة والتحويليــة وقواعد اللغــة العربية؛ الجملة البسيطة، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية، رســالة دكتــوراه لظافر كاظــم عبد الــرزاق، جامعة البــصرة ٢٠١١، والجملة العربية في ضوء الدراســات اللغوية الحديثة لنعمة رحيم العزاوي، المورد، م ج١٠، ع٣،١٩٨١. ومفهــوم الجملــة في اللســانيات والنحــو العربــي لمحمد خير الحلواني، المناهل وزارة الشــؤون الثقافية، الرباط،،ع٦،١٩٨٣.

(٥) ومــن هــذا القبيل «الجملــة العربية في دراســات المحدثين» لحسين علي فرحان العقيلي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠١٢، و ما جاء عند محمد حماســة عبــد اللطيــف في «العلامــة الإعرابيــة في الجملــة ...، ص٤٠-٥٧»، و «دراســات في اللسانيات العربية؛ بنية الجملة العربية- التراكيب- النحوية والتداولية..» لعبد الحميد الســيد، و «الجملة العربية في ضوء الدراســات اللســانية» رســالة دكتوراه لظافر كاظم عبد الرزاق، جامعة البصرة٢٠١١، و «جهود الدارسين المحدثين في دراســة الجملة العربية» رســالة ماجستير لمحمد يزيد سالم، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر٢٠١٤-٢٠١٥.

(٦) ينظر: محمد عبدو فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه،ص،٥١-٥٢.

(٧) وذلــك نحو «أأســد الرجلان، وأعربي الشــاعران، وما ســواء صحيحاتُ العيون وعورُها» ينظر: شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص٢١٩-٢٢٠، واقتصر علي أبو المكارم على الصفات المشــتقة، والاســم المنســوب،

ينظر: التراكيب الإسنادية، ص٨٩، ٩٢، ١٢١.
(٨) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة،الدار البيضاء، ١٩٩٤،ص١٠٣.
(٩) ينظر: تمام حسان؛ «الخلاصة النحوية» ط١، عالم الكتب، القاهرة،٢٠٠٠، ص١٢-١٢٧-١٣٠.
(١٠) شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص٢٠١،١٦٠.
(١١) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، ص٨٧.
(١٢)علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص١٣٢. وينظر: مقومات الجملة العربية له أيضا، ص ١٤٧.
(١٣) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، ص ٨٥-٨٧، وعلي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص١٢٢، ١٣٤، ١٣٨. وشعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص١٧٦،٧-٢٢٨،٢١٠،١٧٧، وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠٣.
(١٤) ينظر: التراكيب الإسنادية ص٨٥، ١٣٤-١٣٨، ومقومات الجملة العربية، ص ١٤٨.
(١٥) ينظر: تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠٣،و شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص،١٦٠،٩٥،٢٩،وإبراهيم السامرائي، مباحث لغوية، ط، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٧١، ص٤١-٤٢، ومحمد حماسة عبد اللطيف،العلامة الإعرابية في الجملة، ص ٦٩،٧-٨٤،٧٠-٨٥، و مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٢١-٢٢٧.
(١٦) إبراهيم السامرائي، مباحث لغوية، ص٤١-٤٢.
(١٧) ينظر: علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص٨٣-٨٥.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٤، وينظر: مقومات الجملة العربية، ص ١٤٨.
(١٩) عبد القاهر الجرجاني المقتصد في شرح الإيضاح، تح. كاظم المرجاني، ط، وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨٢،ج١/ص٦٧٦.
(٢٠) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٥١.
(٢١) محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة العربية، ص٨٤-٨٥.
(٢٢) شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص ١٦٠
(٢٣) المصدر نفسه، ص١٦١.
(٢٤) إبراهيم السامرائي، مباحث لغوية، ص٤١. وللمزيد حول عدم اشتراط بعض النحاة كالكوفيين وابن السراج وابن مالك النفي أو الاستفهام في نحو «قائم الزيدان» ينظر: شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص١٦٦-١٧٢.
(٢٥) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر،ط. مكتبة الخانجي، القاهرة،ص١٨٩.
(٢٦) رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢، ج١/ص٨٦.
(٢٧) المصدر نفسه: ج١/ص٨٦.
(٢٨) ينظر: المصدر السابق، ص١٦٢، وعبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٥١.
(٢٩) ينظر: علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية: ص٨٣-٨٤.
(٣٠) المصدر نفسه، ص٨٤.
(٣١) المصدر نفسه، ص٨٥-٨٦.
(٣٢) علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص ٧، والتعليم والعربية: رؤية من قريب، ط١،دار الهاني، القاهرة،٢٠٠٦، ص١٦٨، وينظر: أيضا مقومات الجملة العربية،ط١، دار غريب، القاهرة،٢٠٠٦، ص١٠.
(٣٣) شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص١٦٤.
(٣٤) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤،ص١٠٣.
(٣٥) ينظر: شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص١٧٨-١٩٤.
(٣٦) ينظر: المصدر نفسه، ص١٩٠-١٩٤.
(٣٧) هذا هو التوجه الطاغي في تحديد مفهوم الجملة عند النحاة، ينظر: المصدر السابق، ص١٣-٢٠،١٧-٢١، وعلي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص٢٣ وما بعدها ولاسيما ص٣٢، ومحمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، ص٣١،٢٩.

ومحمـد عبدو فلفـل، معالـم التفكـير في الجملة عند سيبويه، ص١١.
(٣٨) ذكـر الدكتور حماسـة في «العلامـة الإعرابية في الجملة»، ص٣١،٢٩-٣٢ شـذرات نـدت عن القدماء، يوحي ظاهرهـا بالقول بالجمل غير الإسـنادية، ومن ذلك قول السيوطي في الهمع، ج١/ص١١-١٢، « زعم أبو علي الفارسي أن الاسـم مـع الحرف يكون كلاما في النداء، نحو يا زيد...وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاما نحو ما قام، بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلاما»، ومن هذا القبيل نص ابن جني في معرض تمييـزه بين القـول والـكلام الذي يسـميه النحويون جملـة على أن شرط الـكلام الاسـتقلال بالمعنى فقط، ولم ينص على الإسـناد شرطا لذلك، يقول ابن جني في الخصائـص، تح. محمد علي النجـار،ط٢، دار الهدى، د.ت، ج١/ص١٧ «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسـميه النحويون الجملَ، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضُرب سعيد، وفي الدار أبوك، و مـه، و رويد، و حاءِ، وعـاءِ، في الأصوات، و حسِّ، و لبِّ، و أفِّ، و أوَّه، فكل لفظ اسـتقل بنفسـه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام، وأما القول فأصله كل لفظ مَـــذِلَ به اللسـانُ تامـا كان أو ناقصـا، فالتام هو المفيد أعنـي الجملة، وما كان في معناها من نحو صه، وإيه، والناقص مـا كان بضد ذلك، نحو زيد، ومحمد، وإن، و كان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحدثية».
(٣٩) ومنهـم إبراهيـم مصطفـى، وعلي أبـو المكارم، وإبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، ومحمد حماسـة عبد اللطيف، وشـعبان صلاح وإبراهيم السـامرائي، ومحمـد عيـد، وغيرهـم ينظـر: محمـد يزيد سـالم، جهود الدارسـين المحدثين في دراسـة الجملة العربية، ص١٢٨-١٣٢، ١٤٢-١٤٦،١٥٨، و مؤيـد مجيـد حميـد، البحث النحـوي عند الدكتور محمد حماسـة عبد اللطيف، رسـالة ماجسـتير، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠١٣، ص٩٩.
(٤٠) إبراهيـم مصطفى، إحيـاء النحو، ص ٤٩-٥٠. وينظر:(هـ - ز)
(٤١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو،ص١٤٠-١٤١.
(٤٢) المصدر نفسه، ص١٤٢.
(٤٣) هـو الصلتـان العبـدي، ينظـر: عبـد القـادر البغـدادي، خزانة الأدب، تح. عبد السـلام هارون، ط، الخانجي، القاهرة، د.ت، ج٢/ص١٧٤.
(٤٤) ينظر: المصدر السابق،ج٢/ص١٧٤.
(٤٥) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٧٥.
(٤٦) المصدر نفسه: ص ٢٧٥-٢٧٦.
(٤٧) المصدر نفسه: ص ٢٧٦.
(٤٨) المصدر نفسه: ص٢٧٦-٢٧٧.
(٤٩) عبـد الرحمن أيوب، دراسـات نقديـة في النحو العربي، ص،هـ،٢١.
(٥٠) عبـد الرحمن أيوب، دراسـات نقديـة في النحو العربي، ص هـ و، ج ٣/ص٥٢-٥٣.
(٥١) المصدر نفسه، ص ١٢٧.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.
(٥٣) المصدر نفسه، ص، و-هـ، ٩-١١.
(٥٤) ينظر: إبراهيم السـامرائي، مباحث لغوية، ص ٣٢، ٩٤، ١٤٧، ١٤٩. والفعـل زمانـه وأبنيتـه، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣،ص٢٠٢- ٢٠٩.
(٥٥) إبراهيم السـامرائي، مباحـث لغوية، ص ٣٨-٣٩.
(٥٦) إبراهيـم السـامرائي، الفعـل زمانـه، وأبنيته، ص٢١٠
(٥٧) إبراهيـم السـامرائي، الفعـل زمانـه وأبنيتـه، ص٢١١.
(٥٨) إبراهيـم السـامرائي، الفعـل زمانـه وأبنيتـه، ص٢٠١
(٥٩) عـلي أبو المـكارم، الظواهـر اللغويـة في التراث النحوي، ط، دار غريب، القاهرة،٢٠٠٧، ص٧٦.
(٦٠) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص٢٨، وينظر: مقومات الجملة العربية، ص٣٩.
(٦١) المصدر نفسه، ص٢٨.
(٦٢) المصدر نفسه، ص٢٨.
(٦٣) الحـذف والتقدير في النحـو العربي، ص٣٥١،

وينظـر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص٧٦-٧٧. و جوزيـف فندريس، اللغة، تر. محمد القصاص وزميله، ط، القاهرة،١٩٥٠، ص١٠١.

(٦٤) ينظـر: عـلي أبو المـكارم، الحـذف والتقدير في النحو العربي،ص ٣٤٦-٣٥٨، وخاصة ٣٥٠.

(٦٥) علي أبو المكارم، التراكيب الإسـنادية، ص١٣٢. وينظر: مقومات الجملة العربية، ص١٠٥، ١٠٦.

(٦٦) هـي ١- الفعلية. ٢- الاسـمية. ٣- الظرفية٤- الوصفية. ٥- الشرطية.

(٦٧) عـلي أبو المكارم، مقومـات الجملة العربية، ص ١٥١-١٥٢.

(٦٨) اللافـت أن أبـا المكارم شـديد الانتقـاد للمنهج الوصفـي عامـة، وللوصفيـين العـرب خاصـة، وفي مقدمتهـم تمام حسـان وعبـد الرحمن أيـوب، يقول أبـو المكارم في «الحـذف والتقدير في النحـو العربي» ص ٥-٦(...وكان النحو الوصفـي آنئذ بمثابة الموجة الجديـدة في الدراسـات اللغوية، وقد عـاد ليبشر بها عدد من الباحثين الذين درسـوا في بريطانيا وفرنسـا، ورفعوا من شـأن هـذا المنهج، واعتـبروه وحده الذي يصلح لتناول اللغة.... وكان لدار العلوم من بين هؤلاء المبشرين نصيب، تمثل في فارسـين همـا الدكتور عبد الرحمـن أيوب....والدكتور تمام حسـان...وكان يتبع هذيـن الفارسـين ثالث، تحـدوه الرغبة في الاشـتراك في السـباق، لكـن تعجـز قدراتـه عنه، فـكان يكتفي بالجـري في الغبار الذي يخلفـه الاثنان مرددا عبارات غـير مترابطات عن أولما نوفـيرث، حتى إن من زملائنا مـن كان يطلق عليه لقب الببغـاء) ويقول أبو المكارم في «العربيـة والتعليـم؛ رؤيـة من قريـب» ص١٧٦-١٧٧، وفي «التراكيب الإسـنادية» ص١١-١٢: «أليست تجربـة السـادة الوصفيـين في وطننا العربـي جديرة بالتأمـل لمعرفة كيف بدؤوا وإلى أيـن انتهوا، إذ بدؤوا بأن المنهج الوصفي وحده هو الصالح لدراسـة اللغة، ومـن ثم يجب اتباعـه في النحو وانتهـوا إلى ما يعرفه المتخصصـون مـن ضرورة إعـادة النظـر في المنهـج الوصفي بعد أن ثبت عدم صلاحيته في النحو العربي، بـل وفي غير النحـو العربي....حينمـا أنظر إلى بعض هؤلاء تنهـال عليهم الدنيا أتذكر باسـما الأثر القائل: يلحنون ويرزقون، إنه ليس لحن الكلمة أو العبارة، بل لحن العقل القاصر ...»

(٦٩) ومن هذا القبيل تعريف ابن جني للكلام مقصودا به الجملة تعريفا لا ذكر للإسناد فيه، ينظر: ابن جني، الخصائص،ج١/ص١٧، والجدير بالذكر يحسـن ألا يفهم مـن إغفال ابن جنـي لذكر الإسـناد شرطا من شروط الجملة أن الرجل كان يقول بالضرورة بالجملة غير الإسـنادية، والراجح أن هذه المسألة عنده ما زالت تحتاج إلى المزيد من المراجعة، فهي موضع خلاف على ما يبدو عند الدارسين. ينظر: علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربيـة، ص ٢١-٣٢،٢٢-٣٤، و مؤيد مجيد حميـد، البحث النحـوي عند الدكتور محمد حماسـة عبد اللطيف، رسـالة ماجسـتير، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠١٣، ص٩٧-٩٨.

ومما اعتمد عليه حماسـة من أقـوال القدماء في القول بالجملة غير الإسـنادية قول أبي علي الفارسي بالجملة المكونـة فقط من الحرف والاسـم في النداء، و قول ابن طلحـة بالجملة الوحيدة الكلمة، انظر محمد حماسـة عبـد اللطيـف، العلامـة الإعرابيـة، ص٢٩،٢٠، ٣٢-٣٣،٦٠-٦١، والسيوطي، الهمع،ج١/ص١١-١٢.

(٧٠) ينظـر: محمد حماسـة عبـد اللطيـف، العلامة الإعرابيـة، ص ٦٠، و ص٤٣-٤٧ حيث فصل القول في مفهوم فندريس للجملة، ثم ختم ذلك قائلا ص٤٦-٤٧ «حديـث فندريس عن الجملة يفيدنا في بعض الجوانب المهمة التي ستعيننا فيما بعد على إداء مهمتنا في محاولة تصنيف الجملة....نتفق مع فندريس في مفهومه للجملة من حيث إنها تعبر عـن صورة لفظية، أي نظام لغوي متعارف عليه يستثار في الذهن، ويجد سبيله عن طريق الأصـوات المفهمة، ولو كانت هذه الصورة كلمة واحدة من غير لجوء إلى تقدير أو افتراض» وانظر أيضا: مؤيد مجيد حميد، البحث النحوي عند الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، رسـالة ماجسـتير، كليـة الآداب، جامعة بغداد،٢٠١٣، ص٩.

(٧١) محمد حماسـة عبد اللطيـف، العلامة الإعرابية

...،ص٥٧، وينظر: ص٣٣ منه.
(٧٢) ينظر: المرجع السابق، ص٣٣،٥٧، ٩٧-١١٠.
(٧٣) المرجع نفسه، ص٩٧.
(٧٤) المرجع نفسه ص٩٨-٩٩.
(٧٥) المرجع نفسه، ص٩٩-١٠٢
(٧٦) المرجع نفسه،ص١٠٢-١٠٦.
(٧٧) المرجع نفسه، ص ١٠٧ -١٠٨.
(٧٨) المرجع نفسه، ص١٠٩-١١٠.
(٧٩) المرجع نفسه،ص١٠٩، وينظر: ٣٣ منه.
(٨٠) المرجع نفسه،ص٦١.
(٨١) شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص١٥٦-١٥٧، وينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٢٩.
(٨٢) شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص١٥٨.
(٨٣) ينظر: أندريه رومان، المجمل في العربية النظامية، تر.حسن حمزة، ط١، المشروع القومي للترجمة، القاهرة،٢٠٠٧. ص١٨١،٢١-١٨٢، ١٨٤.
(٨٤) المرجع السابق، ص١٨٦.
(٨٥) المرجع السابق، ص١٨٦.
(٨٦) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، ونحوها وصرفها، ط٣، مكتبة دار الشرق،ج١/ص ٢٩٧، ١٩٧٥، وإلى مثل ما ذهب إليه الأنطاكي من ضرورة الإقلاع عن إعراب هذه الأساليب ذهب إبراهيم السامرائي، في «الفعل؛ زمانه وأبنيته»ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣، ص٨٠.
(٨٧) ينظر: محمد يزيد سالم، جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية، ص١٢٩-١٣٢.
(٨٨) إبراهيم مصطفى إحياء النحو، ص١٢٧-١٢٨.
(٨٩) ينظر: عبد الرحمن أيوب، اللغة والتطور، ط، مطبعة الكيلاني، ١٩٦٩، ص١٠٧.
(٩٠) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٥٩، ولحديث أيوب عن الجملة عامة ينظر: ص، ١٢٧-١٢٩.
(٩١) المصدر السابق،ص١٦٥.
(٩٢) من معالم ذلك قول بعضهم كالأخفش، والفراء، والكوفيين عامة وابن خروف وابن عصفور، وابن طاهر بالمبتدأ الذي لا خبر له في بعض التراكيب، نحو «حسبك ينمِ الناس»، و «كل رجل وضيعته»، و«ضربي زيدا قائماً» والمبتدأ الواقع في جملة الشرط بعد «لولا» لتفصيل هذا الإجمال ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص٩٠، والسيوطي، الهمع،ج١/ص١٠٥.
(٩٣) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية ...، ص٨٧ .
(٩٤) المرجع نفسه، ص٨٨.
(٩٥) المرجع نفسه، ص٨٨.
(٩٦) المرجع نفسه، ص٨٨-٨٩.
(٩٧) المرجع نفسه، ص٩٠.
(٩٨) المرجع نفسه، ص-٩١.
(٩٩) ينظر: المرجع نفسه، ص ٩٥-٩٦، والسيوطي، الهمع، ج١/ص١١.
(١٠٠) ينظر: أندريه رومان، المجمل في العربية النظامية، ص١٨١،٢١-١٨٢، ١٨٤.
(١٠١) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية ؛معناها ومبناها، ص ٢١٦-٢٢٢، والخلاصة النحوية، ص ٨٠، وشعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص٢٠٧-٢٠٨.
(١٠٢) تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص٨٠.
(١٠٣) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،ص٢١٦-٢٢١.
(١٠٤) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية ..، ص ٩٥-٩٦.

المصادر

-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة،ط٦،مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،١٩٧٨.
-إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩.
-إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣.
-إبراهيم السامرائي، مباحث لغوية، ط، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٧١.
-أندريه رومان، المجمل في العربية النظامية، تر.حسن حمزة، ط١، المشروع القومي للترجمة، القاهرة،٢٠٠٧.

-تمام حسان، «الخلاصة النحوية» ط١، عالم الكتب، القاهرة،٢٠٠٠.
-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، ١٩٩٤.
-إبن جني، الخصائص، تح. محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت،د.ت.
-جوزيف فندريس، اللغة، تر. محمد القصاص وزميله،ط، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،١٩٥٠.
-السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، بعناية محمد بدر الدين النعساني، ط١،مصر،١٣٢٦هـ.
-شعبان صلاح، الجملة الوصفية في النحو العربي،ط دار غريب، القاهرة،٢٠٠٤.
-رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.
-عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ط، دار الحامد، عمان- الأردن، ٢٠٠٣.
-عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، الكويت، ط، مؤسسة الصباح.
-عبد الرحمن أيوب، اللغة والتطور،ط، مطبعة الكيلاني،١٩٦٩.
-عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تح. عبد السلام هارون، ط، الخانجي، القاهرة، د.ت
-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،قراءة وتعليق محمود محمد شاكر،ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
-عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح،تح. كاظم بحر المرجان،ط،وزارة الثقافة، العراق،١٩٨٢.
-علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ط١، دار غريب، القاهرة،٢٠٠٧.
-علي أبو المكارم، التعليم والعربية؛ رؤية من قريب،ط١،دار الهاني،٢٠٠٦.
-علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ط، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧.
-علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٧.
-علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية،ط١، دار غريب، القاهرة،٢٠٠٦.
-مؤيد مجيد حميد، البحث النحوي عند الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠١٣.
-محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها،ط٣، مكتبة دار الشرق،١٩٧٥.
-محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ط١،جامعة الكويت،١٩٨٤.
-محمد عبدو فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ط١،دار العصماء،دمشق،٢٠٠٩.
-محمد يزيد سالم، جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية، رسالة ماجستير، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر٢٠١٤-٢٠١٥.
-مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧.

New Forms of Arabic Sentences:

Descriptive, non – Antecedental and Mono – Part of Speech Sentences

By: Dr. Muhammad Abdu Felfel

Hama University / Syria

Abstract

The main purpose of this research is the discussion of the new divisions of the Arabic Sentence by the distinctive pioneers of Arabic syntax scholars who have called for such divisions. This division is the result of many reasons of which the most important is the influence of the modern linguistic study in the west; i.e. linguistics.

The Arabic sentence is affected by linguistics and comes to include different kinds of a sentence that the old Arabic syntactic theory did not know before. The most prominent kinds of a sentence are: Descriptive, non – antecedental and mono – part of speech ones. This study tries to show and discuss the reasons, principles and concepts which are taken into account in order to use these kinds of sentences which are discussed by the most well – known Arab scholars, such as Ibrahim Mustafa, Ibrahim Anis, Ibrahim Al-Samura'i, Abdul-Rahman Ayyoub, Tammam Hasan, Ali Abu Al–Makarim, Mohammad Hamasah Abdullatif and Sha'ban Salah.